

# مستقبل تعددية الأطراف في ظل عالم متغير: من منظور الأمم المتحدة في مصر



السيدة/ إيلينا بانوفا

المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر

نستهل هذه المشاركة برسم صورة للمشهد العالمي في عام ٢٠٢٣، مع تسليط الضوء على الحاجة إلى العمل العالمي وتعددية الأطراف، ونوضح النقاط العريضة لجدول أعمال الأمم المتحدة حول المستقبل، ونستعرض إسهامات مصر في تعددية الأطراف، ونختتم هذه المقالة بالنظر عن كثب إلى الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في مصر على مدار السنوات الخمس القادمة.

وفي هذا الصدد نشير إلى ما صرح به السيد/ أنطونيو جوتيريش - الأمين العام للأمم المتحدة:

«إن ما نتخذه اليوم من خيارات أو ما نتقاعس عن اتخاذه يمكن أن يقود إلى الانهيار أو التعافي والمضي نحو مستقبل أكثر مراعاة للبيئة وأفضل حالاً وأكثر أماناً.»

## المشهد العالمي في عام ٢٠٢٣

مع بداية عام ٢٠٢٣، نقترّب سريعاً من منتصف رحلة الخمس عشرة سنة للوفاء بالتزاماتنا في جدول أعمال ٢٠٢٣ للتنمية المستدامة. ويبقى أمامنا ثماني سنوات للوفاء بالتزاماتنا في أهداف التنمية المستدامة وتعهّدنا بعدم إغفال أحد. لم يُعطِ عام ٢٠٢٢ فرصة للعالم ليتعافى من جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، بل وضع أمامه تحديات جديدة في صورة نزاعات عالمية واضطرابات اقتصادية ومالية وكوارث كبرى. ففي العام الأخير، كان هناك ١٠٠ مليون شخص حول العالم في حالة فرارٍ مستمرٍ من الحروب، وحرائق الغابات، والجفاف، والفقر، والجوع<sup>(\*)</sup>. وفي ظل مواجهاتنا المستمرة

(\*) فيديو رسالة الأمين العام للأمم المتحدة في العام الجديد ٢٠٢٣

<https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2022-12-28/secretary-generals-new-years-video-message-2023-scroll-down-for-french-version>



لتداعيات التغير المناخي المتسارع، يناضل العالم من أجل الوصول إلى اتفاق بشأن حلول مشتركة. فنحن حاليًا بصدد نقطة تحوُّل في التاريخ: أفعالنا خلال السنوات القادمة ستحدد نصيب أبنائنا وأحفادنا في مستقبل أخضر أفضل آمن وحياة كريمة.

## تعددية الأطراف: خيارنا الوحيد

تعتمد تعددية الأطراف على مدى قدرتنا على تعزيز الأهداف المشتركة والموازنة بين المصالح المتنافسة وتنظيمها، فهي التزامٌ بنظام دولي قائم على القواعد والتعاون الدولي، بما يتوافق مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وبلا شك تمر تعددية الأطراف بحالة من التأزم، ولا تزال تتعاضم الحاجة إلى المنهج متعدد الأطراف أكثر من أي وقت مضى.

وتواجه البشرية اليوم تحديات كبيرة ومعقدة جدًا حتى إنه لا تستطيع البلدان التعامل معها بمفردها؛ حيث جاء على لسان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش: «في ظل هذا الاختيار الكبير المشترك بيننا منذ الحرب العالمية الثانية، تجد البشرية نفسها أمام اختيار صريح وعاجل: إما الاندثار أو الانتصار»، وقد أردف قائلاً: «من أزمة المناخ إلى تعدد النزاعات، ولا سيما الحرب المستمرة في أوكرانيا، وحوكمة أسلحة الدمار الشامل، والحالات الصحية الطارئة مثل فيروس كورونا المستجد، ونظام الحماية الدولية للاجئين»، ولا تزال التحديات خطيرة. وفي حين حطمت تركيزات غازات الاحتباس الحراري، وارتفاع منسوب البحر، والمحتوى الحراري للمحيطات، أرقامًا قياسية جديدة في عام ٢٠٢٢، يواجه نصف البشر مخاطر الفيضانات، والجفاف، والعواصف العاتية، وحرائق الغابات، وما من أمة بمنأى عن ذلك؛ وهذا هو بالتحديد سبب حاجتنا إلى العمل معًا، ولماذا نحتاج إلى تعددية الأطراف. إنها خيارنا الوحيد، لأنه لا توجد دولة أو جهة فاعلة أخرى يمكنها حل التحديات التي تنتظرنا بمفردها.

## جدول الأعمال العالمي ومستقبله

علام ينبغي أن نركز جهودنا متعددة الأطراف؟ في الوقت الذي يوجد فيه انشقاق كبير في المنتديات متعددة الأطراف، ما زالت الاتفاقات البارزة منذ عام ٢٠١٥ قائمة؛ حيث يتضافر كل من جدول أعمال أديس أبابا لتمويل التنمية، وإطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث، وجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة الذي يشمل ١٧ هدفًا للتنمية المستدامة، واتفاق باريس لتغير المناخ لتشكل جميعها دليلًا استرشاديًا متفقًا عليه للسنوات القادمة، وهي تمدنا بصفحتها جداول أعمال عالمية بقائمة مهام عالمية ينبغي على جميع الدول تنفيذها.

”تعتمد تعددية الأطراف

على مدى قدرتنا على تعزيز

الأهداف المشتركة والموازنة

بين المصالح المتنافسة

وتنظيمها. وهو التزام بنظام

دولي قائم على القواعد

والتعاون الدولي، بما يتوافق

مع أغراض ومبادئ ميثاق

الأمم المتحدة والقانون

الدولي.“

تقوم أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس على الإقرار بأننا لا نستطيع الفصل بين القضاء على الفقر والإجراءات الخاصة بالمناخ والاستدامة. ويكمن المنظور الإدراكي الذي رسخه المجتمع العالمي في هذه الاتفاقات في حصول جميع الناس على حياة كريمة مزدهرة؛ فعلياً أن نفكر في الكوكب الذي نعيش عليه والبيئة التي حولنا. ففي الغالب، لا يقع الضرر الناجم عن التدهور البيئي والآثار السلبية للتغير المناخي فقط حيثما كان المنشأ، بل في واقع الأمر نجد الفئات الأكثر فقراً والأكثر ضعفاً في العالم هي الأشد تضرراً من التغير المناخي في حين أنها لم يكن لها أي دور في هذه المسألة. ومن ثمَّ فإننا نحتاج إلى تجديد الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في كل مكان، مع الإسراع في تنفيذ اتفاق باريس؛ ولذلك تُعد خطوة الاتفاق التاريخي بشأن إنشاء صندوق الخسائر والأضرار في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي استضافته مصر خطوة مُرحَّباً بها لتحقيق العدالة المناخية، وسبيلاً لمعالجة آثار تغير المناخ على المجتمعات التي تضررت فيها الأرواح وسبل المعيشة.

كما أننا نستعين في منظور عملنا بإرشادات الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو جوتيريش، والتي وردت في الرؤية المقدمة في تقريره «برنامج العمل المشترك الخاص بنا» من سبتمبر ٢٠٢١، وهذا التقرير قد أعده الأمين العام للأمم المتحدة بناءً على طلب الدول الأعضاء في الإعلان الذي يشكل الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة. ويُعد «برنامج العمل المشترك الخاص بنا» هو جدول أعمال مصمم لتشغيل تعددية الأطراف والإسراع من تنفيذ الاتفاقات القائمة، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة. وقد اقترح الأمين العام للأمم المتحدة بعض التوصيات في أربعة نطاقات واسعة، هي: (١) اتفاق عالمي جديد لإعادة توزيع الطاقة والموارد وتجديد العقد الاجتماعي، (٢) التركيز على المستقبل مع اتخاذ بعض الخطوات لشمول الشباب ولأخذ الأجيال القادمة في الحسبان عند اتخاذ قرارات السياسات، (٣) بذل الجهود لتقديم السلع العامة وإدارة الصدمات والأزمات العالمية بفعالية أكثر، (٤) تحديث من الأمم المتحدة؛ حتى نكون مجهزين بشكل أفضل لدعم الحكومات في إيجاد الحلول متعددة الأطراف وتنفيذها. لذلك، يسعى «برنامج العمل المشترك الخاص بنا» إلى تصحيح المسار، وفقاً لإرشادات ميثاق الأمم المتحدة لبناء العالم الآمن والأكثر صموداً والأكثر شمولاً، كما هو موضح في جدول أعمال ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

”الضرر الناجم عن التدهور البيئي والآثار السلبية لتغير المناخ لا يقعان فقط حيثما كان المنشأ، بل في واقع الأمر نجد الفئات الأكثر فقراً والأكثر ضعفاً في العالم هي الأشد تضرراً من تغير المناخ في حين أنها لم يكن لها أي دور في هذه المسألة.“

” سيأتي عام ٢٠٢٣ بعددٍ من فرصٍ تعددية الأطراف لوضع أساسات قمة المستقبل، هذا إلى جانب مؤتمر الأمم المتحدة للمياه ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموًا في شهر مارس، وتقييم منتصف المدة لإطار سِندي للحد من مخاطر الكوارث في شهر مايو. وسيُمثل كلٌّ من قمة الأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة وقمة طموح المناخ في شهر سبتمبر لحظاتٍ رئيسة للإسراع من وتيرة الحراك العالمي.“

جدير بالذكر أن الأمين العام للأمم المتحدة قد دعا إلى عقد قمة عن المستقبل في سبتمبر ٢٠٢٤ لتمثل «فرصة تأتي في كل جيل مرة واحدة فقط لتتوسط حراك العمل العالمي وتجدد الالتزام بالمبادئ الأساسية وتزيد من تطوير أطر تعددية الأطراف حتى تكون ملائمة للمستقبل». وسيقدم عام ٢٠٢٣ عددًا من فرص تعددية الأطراف لوضع أساسات قمة المستقبل، هذا إلى جانب مؤتمر الأمم المتحدة للمياه ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموًا في شهر مارس، وتقييم منتصف المدة لإطار سِندي للحد من مخاطر الكوارث في شهر مايو. وسيُمثل كلٌّ من قمة الأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة وقمة طموح المناخ في شهر سبتمبر لحظاتٍ رئيسة للإسراع من وتيرة الحراك العالمي.

## إسهامات مصر في تعددية الأطراف

بصفتي المُنسق المُقيم للأمم المتحدة، فإنه من دواعي سروري أن أعمل في مصر وهي أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ولديها سجلٌ مُميّز حافل بالإنجازات على مدار ٧٧ عامًا بصفتها شريكًا ضمن الأطراف المتعددة يتسم بالمسؤولية والالتزام بالإضافة إلى دوره الجوهري. ففي عام ٢٠٢٢، احتلت مصر المرتبة السادسة كأكبر منسق للأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام. ويرجع الدور الريادي التاريخي الذي تلعبه مصر إلى تأسيس حركة عدم الانحياز عام ١٩٦١، ولا يزال هذا الدور يُرى إلى يومنا هذا متمثلًا في صوت السلطة الذي تنهض به مصر في مجموعة السبع وسبعين، وقد مثّلته شخصيات بارزة مثل د. مصطفى كمال طلبة، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ عام ١٩٧٥ حتى ١٩٩٢، ود. بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٦، والسيدة غادة والي، المدير التنفيذي الحالي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويتمثل التزام مصر المستمر في نجاح استضافتها للمؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) في شرم الشيخ؛ حيث شهدت توقيع اتفاق بارز بشأن إنشاء صندوق للخسائر والأضرار. وبناءً على هذا النجاح، ستواصل مصر تحملها مسؤولية الرئاسة حتى مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28)، وستلعب دورًا مهمًا على ساحة الأطراف المتعددة.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت مصر واحدة من أولى الدول التي تبنت جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وما يشمله من أهداف التنمية المستدامة، وينعكس هذا في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، ويتم تأكيده بتقديم مصر لثلاثة تقارير وطنية طوعية إلى منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ مما لقي إشادة واسعة على النطاق الدولي.

## الأمم المتحدة في مصر: شريك ملتزم

يُعد نطاق تمثيل الأمم المتحدة في مصر من أوسع النطاقات في المنطقة؛ بما لديها من مكاتب تمثيل يبلغ عددها ٢٨ مكتبًا، منها ١٨ مكتبًا إقليميًا. وبتتبع مسار شراكة الأمم المتحدة مع مصر الذي يرجع إلى عام ١٩٥٢، نجد أن هناك في الوقت الحالي أكثر من ٢٣٠٠ موظف تابع للأمم المتحدة بمصر. كما يمثل وجودنا طويل المدى وواسع النطاق مدى قوة ارتباطنا بمصر. هذا ويُلاحظ دور الأمم المتحدة على ساحة التنمية في مصر من خلال ثلاث ميزات نسبية، وهي كالآتي:

**أولاً:** تقدم الأمم المتحدة كلاً من المشورة المتعلقة بالسياسات والدعم البرامجي للوفاء بالتزامها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهناك بعض وكالات الأمم المتحدة التي تقدم علومًا وخبرات فنية قيِّمة لاقتراح حلول تنمية مستدامة متكاملة، مثل: منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)، ومنظمة الصحة العالمية. وبناءً على معرفة وخبرات المنظومة التنموية للأمم المتحدة بأكملها، تأتي ببعض المناهج الابتكارية لتقديم إثبات مفهوم يمكن دعمه من قِبَل الحكومة وغيرها من شركاء التنمية. وهناك مثالٌ مُميِّز على ذلك في مجال التكيف مع الظروف المناخية، ألا وهو مشروع تطوير شبكة سدود في دلتا النيل في مواجهة البحر المتوسط مع الاستعانة بحلول تعتمد على الطبيعة وإشراك المجتمع المحلي؛ حيث نُفذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وقدم صندوق المناخ الأخضر الدعم المالي للمشروع.

**ثانياً:** تتمتع الأمم المتحدة في مصر بقدرة فريدة من نوعها في مجال الحشد والتنظيم بصفتها شريكاً ذا موثوقية وجدارة في الحكومة والمجتمع الدولي ومختلف أصحاب المصلحة في التنمية، مثل: المجتمع المدني، والقطاع الخاص. ونحن نعزز هذه القدرة؛ وذلك لجمع الجهات الفاعلة المختلفة من أجل تنسيق جهود التعاون الإنمائي، وإنشاء علاقات شراكة مبتكرة، وتقديم نموذج ريادة فكري بشأن القضايا الاستراتيجية الناشئة. وهناك أيضاً مثالٌ توضيحي جيد على ذلك، ألا وهو المنصة المشتركة للمهاجرين واللاجئين في مصر التي تم إطلاقها في شهر نوفمبر لعام ٢٠٢١، كمبادرة من الحكومة والأمم المتحدة في مصر تحت الريادة الفنية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية؛ حيث جمعت جهات فاعلة مختلفة لتقديم مساعدة أفضل للفئات المستضعفة من المهاجرين واللاجئين وتحسين القدرة على الصمود لدى المجتمعات المستضيفة.

”يُعد نطاق تمثيل الأمم المتحدة في مصر من أوسع النطاقات في المنطقة؛ بما لديها من مكاتب تمثيل يبلغ عددها ٢٨ مكتبًا، منها ١٨ مكتبًا إقليميًا، فضلاً عن وجود أكثر من ٢٣٠٠ موظف تابع للأمم المتحدة بمصر في الوقت الحالي.“

## ” تتمتع الأمم المتحدة

في مصر بقوة فريدة من نوعها في مجال الحشد والتنظيم بصفتها شريكاً ذا موثوقية وجدارة بالنسبة للحكومة والمجتمع الدولي ومختلف أصحاب المصلحة في عملية التنمية، مثل: المجتمع المدني والقطاع الخاص.

**ثالثاً:** تقدم الأمم المتحدة دعماً مباشراً مستهدفاً لأشخاص معينين في مصر والذين هم معرضون لخطر تغافلهم. ويشمل هذا الدعم تقديم بعض الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والطعام والتغذية لكل من المهاجرين واللاجئين وغيرهم ممن يعانون من ضعف أحوالهم. وهكذا تسعى وكالات الأمم المتحدة الرائدة (مثل: برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة مرض نقص المناعة البشرية (الإيدز)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الطوارئ الدولي للطفولة (اليونيسف)، وكيان الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة «هيئة الأمم المتحدة للمرأة»، وبرنامج الأغذية العالمي) إلى الاستجابة لتعهد أهداف التنمية المستدامة بعدم إغفال أي أحد.

وختاماً، بالتطلع إلى المستقبل، ستعمل الأمم المتحدة في مصر على تعزيز هذه الميزات النسبية الثلاث عند تقديم إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (٢٠٢٣ - ٢٠٢٧)، وهي الوسيلة الاستراتيجية بين الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة في مصر، مع توجيه الأنشطة التنموية للأمم المتحدة لدعم تنفيذ جدول أعمال ٢٠٣٠. وسيأتي هذا الإطار التعاوني بثماره في خمسة مجالات تشمل تقديم خدمات ذات جودة لجميع الأفراد، ونظام اقتصادي يتميز بالشمولية والمنافسة والتنوع والاستدامة، وإدارة الموارد الطبيعية المستدامة والقدرة على الصمود أمام الظروف المناخية، والشفافية والحكومة الجيدة وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبناءً على علاقة شراكة استمرت لسبعة عقود، سنواصل النضال بصفقتنا شريكاً موثوقاً للحكومة لكي تخرج اتفاقات الأطراف المتعددة إلى النور ولكي نفي بتعهدنا في أهداف التنمية المستدامة بعدم إغفال أي أحد. وخلال هذا المسار، نستمد الإلهام من الأمين العام للأمم المتحدة الذي أكد «أننا لن نتخلى مطلقاً عن عملنا لإعادة بناء حياة كريمة للجميع».